

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



المخاوف التي تحوم على أسواق الطاقة هل ستحسم الطاقة قرار إيقاف العدوان الإسرائيلي على إيران؟

وحدة الدراسات الاقتصادية





المخاوف التي تحوم على أسواق الطاقة: هل ستحسم الطاقة قرار إيقاف العدوان الإسرائيلي على إيران؟

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الإصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون اقليمية ودولية

الكاتب / قسم الأبحاث / وحدة الدراسات الاقتصادية

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقل، غير ربحي، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهتم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المستخلص:

حتى وقت كتابة هذا التقرير، تستبعد كل من إسرائيل المعتدية والجمهورية الإسلامية الإيرانية المساس بمنشآت الطاقة الحيوية التي تؤثر على أسعار الطاقة عالمياً، بالرغم من أن إيران دولة فاعلة في موضوع الطاقة (النفط والغاز) من حيث الإنتاج والتصدير والنقل، والقدرة على التحكم بـ 20 مليون برميل من النفط المصدر من منطقة الخليج (دول الخليج والعراق) عبر مضيق هرمز. ومع ذلك، تستبعد إيران، حتى بعد مرور اليوم الخامس للعدوان الإسرائيلي، استهداف منصات النفط، أو إغلاق مضيق هرمز، أو شن هجمات على دول مساندة لإسرائيل، لأنها تدرك أن أي مساس بموضوع الطاقة سيؤدي إلى تدخل عسكري أمريكي لصالح إسرائيل، مما سيوسع النزاع إلى حرب إقليمية.

وفي الجهة المقابلة، فإن إسرائيل أيضاً لا تريد التأثير على أسواق الطاقة بفعل الحرب، ولذلك اختارت أن تكون هجماتها بعيدة عن الخطوط الرئيسية للتصدير، وتواصل مرورها وهجماتها بعيداً عن جنوب إيران، وتحديداً في عبادان، وجزيرة خرج، وهرمز. في حين تتركز الهجمات في شمال طهران مع التركيز على العاصمة، والمواقع النووية، والمنشآت العسكرية، ومواقع البنى التحتية، مع استهداف محدود لمنشآت الطاقة الإيرانية التي ليس لها تأثير إقليمي أو دولي، وإنما داخلي فقط. في الحقيقة، إسرائيل لا تريد أن تكون سبباً في رفع أسعار الطاقة، وهو ما سينعكس سلباً على الداخل الأوروبي والأمريكي المتضرر بفعل الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب والتي عطلت توقعات النمو العالمية. وبالنتيجة، فإن أي اضطرابات جديدة في أسعار الطاقة ستزيد من حالة التذمر لدى الشعب الأمريكي تجاه سياسات ترامب، وهو ما تخشاه إسرائيل وتحرص على تجنبه. لأنه بمجرد حدوث ذلك، سيطلب ترامب من إسرائيل وقف الحرب فوراً، وهو ما لا ترغب إسرائيل في تنفيذه حالياً.

مع اشتداد المواجهة بين إسرائيل وإيران، تشهد أسواق النفط والغاز العالمية حالة تأهب قصوى، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة الأزمة، إذ يشترك الطرفان حالياً في استبعاد متغيرات الطاقة، وبالتحديد تلك التي تؤثر على أسعار الطاقة عالمياً، خشية أن تؤدي إلى تبعات لا يرغب أي منهما في الوصول إليها. ومع ذلك، ورغم مرور خمسة أيام على الحرب، فإن التوقعات الحالية لا تشير إلى تأثير فوري على أسعار النفط. صحيح أن اليومين الأولين (الجمعة والسبت) شهدا ارتفاعاً بنسبة 7% في أسعار





النفط، إلا أن الأسواق تشهد حالياً استقراراً نسبياً. كما أن خام تكساس انخفض بنسبة 4.9% بمجرد أن أعلنت صحيفة (Wall Street Journal) خبراً مفاده أن إيران مستعدة لعودة المفاوضات حول البرنامج النووي مع الولايات المتحدة. ومع إيراد كافة الاحتمالات، فإذا ما اتسع نطاق الصراع، فأن أي انخفاض في صادرات النفط من المنطقة، وتوقف للإمدادات بمعدل 500-1500 ألف برميل فسترتفع الأسعار بنسبة 3-13% للبرميل الواحد، وأما إذا كان الانخفاض بمعدل 3-5 مليون برميل، فهذا سيدفع الأسعار الى الارتفاع بمقدار 21-35 فيكون سعر البرميل بحدود 100 دولار، أما إذا كان انقطاع الامداد اليومي بحدود 6-8 مليون برميل يومياً، فهذا من شأنه ان يزيد الأسعار بنسبة 55-75% من السعر الحالي، أي ترتفع الأسعار فوق 120 دولار للبرميل الواحد.

عدم وجود أسقف واضحة لانتهاء الحرب يزيد من حالة عدم اليقين: فغياب التوقعات الدقيقة حول موعد انتهاء العدوان على الجمهورية الإسلامية، وعدم القدرة على فهم المآلات التي ستنتهي إليها هذه الحرب، يضع أسواق الطاقة في وضع حرج في منطقة تعد المصدر الأكبر لصادرات النفط في العالم. إذ تشكل الصادرات اليومية التي تمر عبر مضيق هرمز، والتي تبلغ 20 مليون برميل، خمس الاستهلاك العالمي من النفط.

إن أي تطورات تطرأ على قطاع الشحن الدولي والطاقة ستلقي بظلالها على متغيرات اقتصادية مهمة، من بينها سلاسل الإمداد، وتجارة التجزئة، وحركة رؤوس الأموال الدولية، فضلاً عن الاضطرابات والضغط المحتمل التي قد تنشأ في مجتمعات الاستهلاك الكبير، خصوصاً في أوروبا، لا سيما أوروبا الغربية، والصين، والهند، والدول الآسيوية، والأسواق الناشئة التي تعتمد على صادرات الطاقة من منطقة الخليج. كما يشمل ذلك مصر، التي بدأت تعاني من انقطاع إمدادات الغاز الإسرائيلي، وتسعى جاهدة لإيجاد بدائل مناسبة.

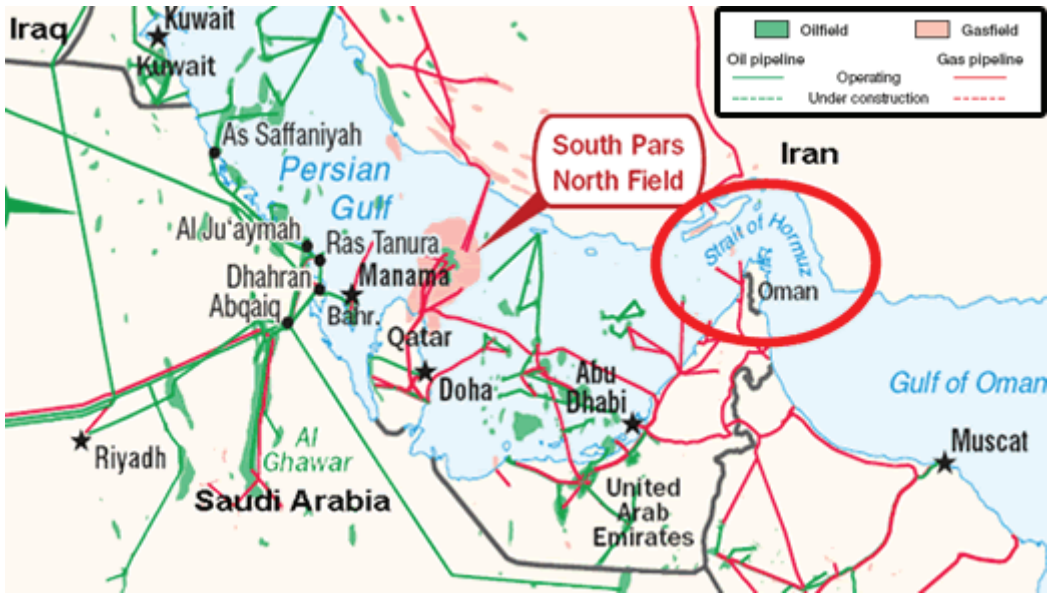
وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة، يبدو أن الطرفين (إيران وإسرائيل) يدركان تماماً حساسية إدخال ملف الطاقة في مسار الحرب، ولذلك تجنب كلاهما حتى الآن المساس المباشر بهذا المحور الحيوي. صحيح أن هناك تقلبات طفيفة في أسعار النفط والغاز، حيث ارتفع سعر برميل النفط بمقدار 7 دولارات يوم الجمعة، وهو اليوم الذي شهد بدء العمليات الجوية الإسرائيلية ضد إيران، إلا أن أسواق الطاقة



تشهد نسبياً حالة من الاستقرار رغم استمرار الحرب لخمسة أيام. فقد تراجع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 4.9% بعد أن كان قد سجل ارتفاعاً في مطلع الأسبوع الأول من بدء الهجمات.

قطاع الطاقة خارج حسابات الطرفين: إيران تمثل مصدراً مهماً للطاقة، فهي منتج ومُصدّر كبير للنفط والغاز، كما أن 20 مليون برميل من إمدادات النفط العالمية التي تمر إلى أسواق الطاقة العالمية تمر من خلال مضيق هرمز، الذي تتشاطاً فيه إيران معظم أراضيها وبمحاذاته، وهي تستطيع، إذا ما أرادت، أن تغلق هذا المضيق المائي لتعطل حركة النقل إلى أسواق الطاقة العالمية. وفي حين أن تعطيل تدفقات النفط عبر مضيق هرمز قد يكون مدمراً وقد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وإضافة المزيد من التوترات، إلا أنه سيناريو غير محتمل حتى الوقت الحاضر، لأن الطرفين يريدان الحصول على زخم أعلى وفقاً لحساباتهما، وقطاع الطاقة لا يجلب مثل هذا الزخم لكليهما.

شكل 1 منصات الطاقة وخطوط النقل الإقليمية من منطقة الخليج ومضيق هرمز



Source: The Strait of Hormuz is the world's most important oil transit chokepoint, access time June 16. 2025: <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=4430>





ضربات ذات وقع محلي: إيران، وبفعل العقوبات الدولية، ليست مصدراً نشطاً في أسواق الطاقة، على الرغم من أنها تمثل خزاناً نفطياً وغازياً مهماً، إلى جانب كونها مصدراً أساسياً وناقلاً مهماً، ما يؤهلها لأن تكون لاعباً مؤثراً في هذا القطاع. في المقابل، فإن إسرائيل لا تسعى إلى إنهاك البنية التحتية التصديرية والإنتاجية للنفط والغاز الإيراني، بالرغم من استمرار العقوبات الدولية وتعطل القدرات التصديرية الإيرانية. ويعود ذلك إلى حقيقة أن الرئيس ترامب لا يرغب في خلق أجواء من الاضطراب في أسواق الطاقة، إذ يسعى، كجزء من حملته الرئاسية، إلى خفض أسعار النفط والغاز، لا التسبب في ارتفاعها.

وبالرغم مما ذكر، فإن إسرائيل تسعى إلى تعطيل القدرات المحلية لإيران في مجال النفط والغاز المستخدمين للأغراض الداخلية. وعليه، استهدفت إسرائيل مستودع «شهران» للوقود شمال طهران، والذي يضم نحو 12% من القدرات التصديرية الإيرانية من الغاز. كما استهدفت مستودعات البنزين المحلية، حيث كان أحدها يحتوي على 8 ملايين لتر من البنزين، بالإضافة إلى تضرر واحدة من أكبر مصافي النفط جنوب طهران. في المقابل، شنت إيران حملة من الضربات الصاروخية أسفرت عن أضرار في مصفاة حيفا داخل إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى قطع إمدادات الغاز إلى مصر، ودفعها إلى البحث الجاد عن بدائل.

التأثيرات على أسواق الشحن الدولي: في الوقت الحالي، اقتصر معظم التأثيرات على أسواق الشحن والنقل، وخصوصاً في منطقة الخليج، نتيجة ارتفاع حدة التوترات وتزايد التواجد العسكري، سواء من قبل السفن الحربية الأمريكية والبريطانية، أو من خلال انتشار سفن الحرس الثوري الإسلامي الإيراني في المياه الإقليمية. وقد أدى هذا الوضع إلى خلق حالة من الهلع بين الناقلين الدوليين، الذين قاموا بتشديد شروط السلامة والأمان بشكل مضاعف، مما أدى إلى ارتفاع أسعار ناقلات النفط العملاقة القياسية من الشرق الأوسط إلى الصين بنسبة تجاوزت 20%.



الخلاصة:

على المحطات التصديرية الرئيسية للطاقة في إيران في تخفيف حدة التقلبات وتقليل الذعر في الأسواق.

ومع ذلك، فإن أي هجوم شامل على صادرات الطاقة الإيرانية أو على حركة التجارة البحرية قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى ما بين 120 و150 دولاراً للبرميل. كما يُتوقع أن ترتفع أسعار الغاز الطبيعي عالمياً، في ظل معاناة الأسواق من شح المعروض، خصوصاً في أوروبا وآسيا والأسواق الناشئة. وسيرافق ذلك ارتفاع حاد في أسعار تأمين ناقلات النفط، في حين أن اضطراب السفن لتغيير مسارها عبر رأس الرجاء الصالح سيضيف تكاليف وأسابع إضافية على زمن التوريد إلى الأسواق المستهلكة في أوروبا، وأمريكا، والصين، والأسواق الناشئة في آسيا. وسيتحمل العبء الأكبر في هذا السيناريو كل من الصين، والهند، واليابان، والاتحاد الأوروبي، كونهم من أبرز مستوردي الطاقة من منطقة الخليج والشرق الأوسط.

سترتب على ذلك جملة من الاحتمالات التي قد تدفع نحو سيناريوهات متعددة:

السيناريو الأول: إذا نفذت إيران ضربة ضد منشآت النفط في الخليج أو أقدمت على إغلاق مضيق هرمز، فإن ذلك سيقود على الأرجح إلى تدخل أمريكي مباشر إلى جانب إسرائيل في الحرب، نظراً لتأثير هذه الخطوة على إمدادات الطاقة العالمية.

السيناريو الثاني: في حال نفذت إسرائيل ضربة ضد منشآت الطاقة في جزيرة «خرج»، فقد يدفع ذلك الإدارة الأمريكية إلى التدخل لوقف العدوان الإسرائيلي، نتيجة للمآلات السلبية التي قد تنعكس على الرأي العام الأمريكي، واحتمال انتقال تداعيات الأزمة إلى الداخل الأمريكي.

السيناريو الثالث: ارتفاع أسعار الشحن الدولي، والذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، ومن ثم تراجع الطلب من قبل كبار المستوردين، ومن ضمنهم العراق. وعندها سيكون العراق بحاجة إلى إعادة النظر في موازنته السنوية، نظراً لتأثر عائداته النفطية بتراجع الطلب والأسعار.





السيناريو الرابع: تدمير منصات تصدير الغاز الإيرانية إلى دول الجوار، وهو ما سيجعل العراق وتركيا من بين أبرز المتضررين. ففي حال توقفت الإمدادات، ستتضاعف المخاطر خلال فصل الصيف في العراق، نتيجة احتمالات نقص الكهرباء، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن العراق يعتمد على الغاز الإيراني لإنتاج نحو 40% من كهربائه المحلية.

وفي الواقع، سيكون العراق، إلى جانب دول أخرى، من بين المتضررين سواء على صعيد صادرات النفط أو الواردات التي تمر بمعظمها عبر مضيق هرمز. وسيُطلب من العراق حينها دفع مبالغ إضافية كأقساط تأمين إلى الناقلين الدوليين مقابل دخولهم إلى منطقة أصبحت يوماً بعد يوم أكثر اضطراباً وخطورة.



لِدَوْلَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
